الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون
الجلسة العامة **١٣**
الأربعاء ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٨/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد صالحي (جمهورية إيران الإسلامية)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

كلمة فخامة السيد ألبارو كولوم كاباييروس، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد ألبارو كولوم كاباييروس، رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطحب السيد ألبارو كولوم كاباييروس، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألبارو كولوم كاباييروس، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس البارو كولوم (تكلم بالإسبانية): أبدأ بالترحيب بالسيد ناصر عبد العزيز النصر، الذي يترأس الدورة الحالية. وتبشر خبرته الطويلة في الأمم المتحدة بالخير لعملنا.

وأعرب عن تقديري أيضا للعمل الممتاز الذي أداه السيد جوزيف ديس، ممثل سويسرا، الرئيس المنتهية ولايته. فقد عمل وفد بلدنا بشكل وثيق جدا مع السيد ديس، ويمكننا أن نشهد على التزامه الاستثنائي بالأمم المتحدة، وقدرته الهائلة على العمل.

وأحيي أيضاً الأمين العام بان كي - مون. وأكرر تقديرنا لإدارته، ونهنئه على إعادة انتخابه لولاية ثانية مدتها خمس سنوات. وأشكره على الدعم الذي قدمه لبلدي وأمريكا الوسطى، على نحو ما أكدت ذلك بشكل خاص، الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى غواتيمالا.

ويشهد حضوري في كل دورة من دورات الجمعية العامة خلال السنوات الأربع الماضية من رئاستي، على مساندتنا للأمم المتحدة وامتناننا لدعمها.

وهذه المناسبة فريدة من نوعها لسببين.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا، أستطيع أن أبلغ الجمعية العامة بإنجازات إدارتي على مدى السنوات الأربع الماضية، وكذلك ببعض المسائل التي لا تزال عالقة. ثانياً، أستطيع أن أفيد الجمعية أيضاً بأن الجولة الأولى من الانتخابات العامة قد عقدت في بلدي قبل ١٠ أيام فقط، في أجواء طبيعية وهادئة، وبمشاركة واسعة من قبل المواطنين العاديين. وفي ذلك ما يعزز تقدمنا نحو مجتمع ديمقراطي وتشاركي.

ومن ثم أود أن أبدأ ببضع كلمات عن التقدم المحرز في غواتيمالا، على الرغم من العقبات الاستثنائية التي أوجدتها الأزمة المالية العالمية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وأزمة سياسية حادة شهدتها غواتيمالا في عام ٢٠٠٩، تم التغلب عليها عبر الامتثال لحكم القانون، والكشف عن الحقيقة عبر التحقيقات، وأثر الكوارث الطبيعية الثلاث الرئيسية، التي أدت إلى فرض حالة الطوارئ لمدة ١٠٩ أيام، جنباً إلى جنب، مع التحديات التاريخية التي نواجهها الآن، وسوف نواجهها في المستقبل.

وسألخص في بضع كلمات فحسب أهمية فترة ولايتي، على النحو التالي.

أولاً، أعطت إدارتي الأولوية للفرد، وذلك عبر التعامل مع المسائل الاجتماعية التي لم تتم معالجتها على مدى ٥٠ عاما. فقد حاولنا الحد من الفقر، والفقر المدقع، وتمكنا من تحقيق نتائج ملموسة، وخصوصاً عبر برامج الإدماج الاجتماعي، وعلى وجه التحديد، عبر التحويلات النقدية المشروطة لفائدة أمهات الأسر الفقيرة جدا، وهي تزيد عن ٩٤٠ ٠٠٠ أسرة.

ثانيا، تم استرداد مساحة لصالح الدولة في المناطق التي كانت تسيطر عليها سابقا مؤسسات خاصة.

ثالثا، بدأنا احتواء وعكس مسار التصاعد المروع في العنف الإجرامي الذي بدأ في فترات سابقة، عن طريق إعادة تنظيم قوات الأمن وتعزيز السياسات التي تتصدى للجريمة المنظمة، بدلا من التعايش معها.

رابعا، وفقا لتلك التدابير، استعدنا مناطق بأكملها كان يسيطر عليها قبل ذلك تجار المخدرات، خاصة المحيط الحيوي للمايا في محافظة بيتين الشمالية، تضم أراض تزيد مساحتها على ١٣٨ ٠٠٠ هكتار و ٤٨ ٠٠٠ رأس من الماشية، والتي كانوا قد طردوا منها، واستعادت الحكومة السيطرة عليها. وجرت عمليات ضبط غير مسبوقة للمخدرات. وعلى مدى ثلاث سنوات ونصف السنة، صادرنا ١٢ بليون دولار، أي ما يعادل مثلي الميزانية الوطنية تقريبا. وبالمقارنة، جرى على مدى ثماني سنوات قبل تولي حكومتي السلطة بالكاد مصادرة بليون دولار.

لكن مهما بلغ حجم ما نقوم به في منطقة أمريكا الوسطى والمكسيك وكولومبيا، فمن الضروري الحد من استهلاك المخدرات. يجب أن تقبل البلدان المستهلكة للمخدرات المسؤولية المشتركة عن عمليات القتل اليومية في بلداننا، وعن المبيعات غير المقيدة للأسلحة التي تدخلها. يجب أن تتحمل المسؤولية المشتركة عن مكافحة غسل الأموال والحد من الأسلحة التي تجلب الموت إلى منطقتنا، ورقابة المصانع التي تنتج السلائف الكيميائية لإنتاج المخدرات. يجب تحمل المسؤولية عن وجهة المنتجات والأسلحة.

لا يمكننا مكافحة الجريمة المنظمة في أمريكا الوسطى دون دعم من المكسيك وكولومبيا. لن يمكننا أن نكسب المعركة إلا إذا نهضت أسواق الاستهلاك بدورها. لا يمكننا الاستمرار في سفك الدم والسقوط جرحى بالرصاص. ليس هذا عدلا. يجب أن تضطلع أسواق الاستهلاك بالمسؤولية المشتركة.

خامسا، جرى اعتماد مجموعة من السياسات واسعة النطاق لتحقيق المزيد من الشفافية. وتشمل تلك السياسات إنشاء أمانة للشفافية واعتماد قانون بشأن الإعلام.

سادسا، جرى تجديد وتحديث مصفوفة الطاقة لجعلها أكثر سلامة بيئيا ولمواجهة الآثار المترتبة على ارتفاع تكاليف الهيدروكربونات.

سابعا، عززنا ممرين اقتصاديين رئيسيين في المناطق المنكوبة بالفقر. بالإضافة إلى ذلك، فإن بناء القطاع العريض الشمالي سوف يوحد محافظة تشياباس المكسيكية مع جارنا، هندوراس ومنطقة بولوتشيك.

ثامنا، نتبع سياسة خارجية دينامية، تضع منطقة أمريكا الوسطى على أساس جديد وتمكن من إقامة تفاهم أوثق مع جيراننا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. سأعود إلى هذه المسألة بعد قليل.

تاسعا، منحت السلطات البلدية الاحترام الكامل وعززت، ويعترف بها بوصفها السلطة الرابعة في نظام ديمقراطي.

عاشرا، يجري احترام استقلال أفرع الدولة المختلفة بأمانة.

أخيرا، في حين تحقق كل ما بينت فقد قمنا بالحفاظ على نظام متين ومستقر في مجال الاقتصاد الكلي وتحسينه. إن غواتيمالا بلد من ثلاثة لم تشهد انكماش اقتصادها خلال الأزمة المالية.

تتطلب بعض المواضيع المهمة مشاركة كل مؤسسات الدولة، ونحن بحاجة إلى تشريع من جانب كونغرس الجمهورية وإلى أحكام من جانب المؤسسات التي تشكل النظام القضائي في البلد. وأود، ضمن أمور أخرى، أن أشير إلى كفاحنا للإفلات من العقاب، الذي شهدته غواتيمالا لسنوات عديدة. هناك سبعة من تجار المخدرات المطلوبين، المعروفين لجميع مواطني غواتيمالا، في السجن الآن في انتظار المحاكمة. وقد شرعت الحكومة في محاكمات في جرائم ضد الإنسانية ارتكبت خلال حربنا الأهلية التي استمرت ٣٦ عاما، وانتهت في عام ١٩٩٦. وقد صدر الحكم بالفعل في بعض القضايا، ولا تزال المحاكمات الأخرى مستمرة.

وأود، هنا، أن أسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة من خلال اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، وهي عملية فريدة للأمم المتحدة لا تحظى بدعم قوي من حكومتي فحسب، بل ومن المجتمع المدني في غواتيمالا. يسرنا أنه تم تمديد ولاية اللجنة لمدة سنتين أخريين، حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ونقر بالإنجازات الكبيرة التي سجلتها منذ إنشائها.

ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجهنا، أود أن أذكر ما يلي.

أولا، على الرغم من التقدم في المسائل الاجتماعية، علينا أن نعترف بحجم العمل الذي لا يزال يتعين القيام به للقضاء على الفقر ورفع مستوى رفاه سكان غواتيمالا. كانت هناك سنوات طويلة من الإهمال، خاصة بالنسبة للأضعف مثل الأطفال والأمهات الوحيدات، وجزء غير متناسب من السكان الأصليين.

إنني مقتنع بأنه ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على الإجراءات المتخذة من خلال برامج التماسك الاجتماعي والبرامج الرئاسية. وسوف يتطلب ذلك تحولا ماليا كبيرا لكي تتوافر للدولة الأموال اللازمة. وينبغي الاعتراف بأن ذلك ليس ممكنا من دون دعم ومشاركة الكونغرس، حتى عندما تشجع الحكومة المركزية عمل ذلك، كما هو الوضع في حالتي.

وبالنسبة للمسائل الاقتصادية، نحن بحاجة إلى إنعاش الأنشطة الإنتاجية في إطار استقرار مالي وإصلاح مالي يتوافق مع تمويل التنمية.

ثانيا، نظرا لموقعنا الجغرافي، أصبحت غواتيمالا نقطة عبور هامة للأنشطة غير المشروعة، بما فيها الاتجار

بالمخدرات والاتجار بالبشر، وكلاهما تحت السيطرة المتزايدة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. لقد بذلنا جهودا مضنية للتصدي لهما وتلبية المطلب العام المتمثل في تحسين الأمن لكل مواطن.

ومن الضروري أن يكون هناك تعاون إقليمي ودولي. لقد اعتمدت الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى استراتيجية أمنية تاريخية لأمريكا الوسطى، قدمت بشكل مشترك وبدعم من حكومتي كولومبيا والمكسيك، إلى المجتمع الدولي في مؤتمر دولي عقد في غواتيمالا في ٢٢ و ٢٣ حزيران/يونيه. النقطة الرئيسية هي أننا قد تصرفنا بقوة، لكن لا بد من تنفيذ ٢٢ مشروعا تحتاج إلى تمويل.

وأذكر هنا كلمات الرئيس كالديرون رئيس المكسيك في مؤتمر حزيران/يونيه، عندما تساءل أي سلام سيسود في أمريكا الوسطى والمكسيك وكولومبيا، إذا كنا نقع شمال كندا، إذا قمنا ببساطة بتغيير موقعنا الجغرافي سنقضي على مشكلة الاتجار في المخدرات. مرة أخرى أؤكد على المسؤولية المشتركة لأسواق استهلاك المخدرات.

ثالثا، من الصعب تعزيز التنمية عندما نواجه مرارا وتكرارا الكوارث الطبيعية الشديدة، التي تحدث مؤخرا بمعدل واحدة على الأقل في السنة. يمكن أن يعزى هذا، جزئيا على الأقل، إلى تغير المناخ، بالنظر إلى شدة تعرض أمريكا الوسطى لآثار هذه الظاهرة. ولذلك، من الضروري أن توحد البشرية الصف في الدفاع عن موئلنا المشترك: كوكبنا. إن التقدم المحرز، حتى الآن، ضئيل. ونحث المجتمع الدولي على مضاعفة الجهود لاتخاذ خطوات ملموسة في المؤتمر القادم للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في دربان، جنوب أفريقيا، في كانون الأول/ديسمبر.

في بياناتي السابقة أمام الجمعية كنت أختتم بالإشارة إلى سياستنا الخارجية، لا سيما من حيث تأثيرها على جدول أعمال الأمم المتحدة أو تأثيره عليها.

لقد طورت حكومتي سياسة خارجية نشيطة تشمل تعزيز عملية التكامل في إطار منظومة تكامل أمريكا الوسطى. ونحن واثقون بأننا سنحقق، كجزء من السياسة الخارجية النشيطة تلك، في غضون ثلاثة أسابيع، أحد أهدافنا الرئيسية على المستوى المتعدد الأطراف – عندما تنتخب الجمعية العامة غواتيمالا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين التاليتين. وهذا سيجدد التزامنا بالأمم المتحدة ويعزز أيضا سياستنا الخارجية، فيفتح أمامنا الأبواب على جدول أعمال الدبلوماسية الواسع والمتشعب. وإننا سنضطلع بعملنا بشعور بالمسؤولية وباستقلالية، مع احترام المبادئ والقيم المجسدة في الميثاق.

أشكر مجموعتنا الإقليمية، مجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، على تأييد ترشيحنا، وأشكر جميع الدول الأعضاء سلفا على الدعم الذي أثق بأننا سنحصل عليه منها مثلما يحصل عليه الأعضاء المنتخبون الجدد في مجلس الأمن.

الموضوع المحوري لهذه الدورة هو الوساطة. وأكرر التزامنا التام بتعزيز الدبلوماسية والأدوات التي تملكها الأمم المتحدة لمنع الصراعات. وفي هذا السياق يمكننا القبول حتى بنظم الجزاءات، شريطة أن تنبثق من القرارات الجماعية التي يتخذها مجلس الأمن.

الوجه الآخر للعملة هو أننا نرفض الجزاءات والتدابير القسرية الأحادية الجانب. وفي هذا الصدد نحث حكومة الولايات المتحدة على التخلي عن حصارها الاقتصادي لجمهورية كوبا. وإننا نؤمن بأن اتخاذ خطوة كهذه سيثمر عن نتائج مفيدة كثيرة للبلدين.

إننا نراقب عن كثب، مع شعور بالأمل، الأحداث التي تؤثر على عدة بلدان في شمال أفريقيا، الأمر الذي سيعطي لشعوبها صوتا مسموعا أوضح. وبديهي أن تلك الشعوب هي التي يجب أن تقرر مصيرها.

ولكن في خضم الحالة المضطربة الراهنة لا يجوز تأخير التوصل إلى حل للصراع العلماني الناتج عن المجابهة بين دولة إسرائيل وجيرانها. إننا نؤيد تأسيس دولة فلسطينية متمتعة بمقومات البقاء ومزدهرة، تعيش في سلام ووئام، خلف حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل. ونفهم أن المجتمع الدولي يمكن أن يشارك في العملية الرامية إلى تحقيق تلك الرؤية، وهو ما يحدث في الواقع عن طريق اللجنة الرباعية المؤلفة من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لكن أمر ترجمتها على أرض الواقع يعود إلى الطرفين – إسرائيل وفلسطين – ويجب أن تتم عن طريق المفاوضات المباشرة الرامية إلى حل جميع المسائل المعلقة.

ونكرر التزامنا بإعادة إطلاق عملية التكامل الإقليمي لمنظومة تكامل أمريكا الوسطى، بغية تحقيق علاقات أوثق مع جيراننا في منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية، ونؤيد بحماس تأسيس جماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وفي مجال حاسم آخر، نعتبر من الخطوات المهمة صوب حل نزاعنا الإقليمي القديم العهد مع بليز التوقيع على الاتفاق الخاص الذي سيسمح للبلدين، بعد الانتهاء من الإجراءات القضائية المحلية، بأن يسعيا إلى حل قانوني عن طريق محكمة العدل الدولية. ويسرني أن أبلّغ الجمعية بأن برلمان غواتيمالا قد أقر ذلك الاتفاق بالإجماع. وتتمثل الخطوة التالية في عرضه على استفتاء وطني.

بموجب تقويم أسلافنا شعوب المايا يصادف اليوم يوم التوازن، يوم بزوغ الفجر، اليوم الذي تغني فيه الببغاء الزاهية الألوان معلنة بزوغ فجر جديد. هذا الفجر الجديد يجب أن يكون فجر السلام، فجر اليوم الذي يقل فيه الفقر، فجر الوئام، وفي المقام الأول فجر احترام حقوق الإنسان الأساسية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد ألفارو كولوم كباييروز، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية السنغال.

اصطُحب السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس وادي (تكلم بالفرنسية): ترحب السنغال بانتخاب السيد ناصر عبد العزيز النصر رئيسا للجمعية العامة لقيادة أعمالها أثناء الدورة السادسة والستين هذه. ولذلك أتوجه إليه والى بلده بأحر تمانئي. وأود أن أطمئنه على دعم الوفد السنغالي له طيلة مدة ولايته.

وأتقدم كذلك إلى سلف الرئيس، السيد جوزيف ديس، بتقديرنا على جميع الجهود التي بذلها لبث الحيوية في الجمعية العامة وتعزيزها حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها بموجب الميثاق.

ولا يفوتني أن أكرر للأمين العام، السيد بان كي – مون، أحر تهانئنا على كل ما فعله لمنظمتنا.

أود أن أتطرق إلى موضوع الدورة الرئيسي: دور الوساطة في تسوية المنازعات. يتضمن ميثاقنا عددا من الأحكام لمنع الصراعات ولحل الصراعات. وهذا الهدف، الذي أدرجه في الميثاق قبل ٦٦ سنة الآباء المؤسسون، ما زال بعيد المنال، رغم التقدم الظاهر. وهذا التحدي يخصنا، لا سيما وأنه يرتبط بمسؤوليتنا الجماعية والفردية عن إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

ولئن كان شبح نشوب صراع كبير قد انقشع منذ نهاية الحرب الباردة، فإن ملايين الرجال والنساء في كل أنحاء العالم ما زالوا يعانون من العواقب المدمرة للصراعات القديمة والجديدة.

إن السلام يمكن أن يتعرض للتهديد بطرق شتى. فهو، في الميادين الحافلة بالخصومات السياسية والصراعات الاجتماعية والاقتصادية والدينية، يتعرض للتهديد عندما تنتصر المجابهة على التسامح واحترام الغير والقبول باختلافاتنا.

ويتعرّض السلام أيضاً للخطر عندما لا تجد التطلعات المشروعة للشعوب نحو الحرية واحترام حقوق الإنسان سوى اللامبالاة ورفض الحوار، إن لم يكن القمع المنهجي، كما هو الحال في عدد من البلدان.

إن موضوعنا، الوساطة، قد تناوله الميثاق، وإنما هناك مفاهيم مشابهة، مثل المساعي الحميدة والمفاوضات. وأود أن أقدّم إسهاماً من خلال تعريف الوساطة بأنها آلية، حيث يدخل شخص أو دولة أو مؤسسة بين طرفين في صراع فعلي أو محتمل، ويسعى لتقريب وجهات نظرهما، بهدف تقديم الطرفين تنازلات والتوصل إلى توافق في الآراء. ويمكن أن ينطبق ذلك على الصراعات الداخلية، فضلا عن الصراعات بين الدول.

وهنا أود أن أذكر القرار ٣٧/١٠ لعام ١٩٨٢، الذي وافق على إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، والإعلان المتعلق بمنع وإزالة المنازعات والحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين وبدور الأمم المتحدة في هذا الميدان، لعام ١٩٨٨ (القرار ٤٣/٥١). وإلى جانبهما، يمكن إضافة برنامج للسلم (A/47/277)، الذي وُضع بعد أول اجتماع قمة عقده مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وأنشأ المذهب المسمّى منع التوترات عن طريق الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية.

والحقيقة أنه ضرب من الخيال أن تتمكن منظمتنا وحدها من القيام بكل شيء. يجب أن ننظر في جهود الوساطة على صعد أخرى، مثل الصعيد الإقليمي. والمؤسف أن أفريقيا قد نسيت آلية أصلية غالباً ما استُخدمت بعد الاستقلال: الاجتماعات بين رؤساء الدول على الحدود لمعالجة الخلافات بينهم بشكل مباشر. وهذه الممارسة الجيدة أصبحت، للأسف، ممارسة قديمة، وباتت الآليات الدولية العامة محبذة.

وفي فئتَي الوساطة – داخل البلد أو بين البلدان – لدينا خبرات غنية جداً في غرب أفريقيا. وسأقتصر على مجرد ذكرها، لأن بعضها معروف جيداً.

فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالصراع الداخلي، عندما كنت رئيساً لحزب للمعارضة، تدخلت شخصياً بناء على طلب من رؤساء الدول، الذين قدّروا أنني اخترت موقفاً ديمقراطياً داخلياً بدلاً من الحركات المسلحة للتحرير الوطني. وكثيراً ما نجحت في الجمع بين وجهات النظر، وحتى في إدخال المعارضة في الحكومات المختلفة، وهو ما فعلته بنفسي في وقت لاحق من خلال الموافقة على دخول حكومة الشخص الذي كان خصماً لي في عدد من الانتخابات.

ويمكنني أن أذكر غينيا – بيساو كمثال على ذلك، إذ حُلّت المسألة من جانب ثلاثة رؤساء دول، وكنت واحداً منهم، قرروا السفر إلى هذا البلد الذي كان في صراع مع الجيش. وتم بنجاح إعادة إرساء النظام. وكانت البلدان المعنية نيجيريا وغانا والسنغال. وفي الآونة الأخيرة، كانت هناك أزمة كوت ديفوار، التي انتهت نهاية سعيدة بفضل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من الأمم المتحدة وفرنسا.

ويمكنني أن أضيف تطبيع الحالة في النيجر وغينيا – كوناكري من خلال وساطة الجماعة الاقتصادية، التي تكللت بالنجاح على الرغم من الصعوبات في إقامة حكومة منتخبة. ويمكنني أن أذكر أيضاً إعلان الاستقلال السلمي لدولة جنوب السودان. وأشيد بممثل هذا البلد الشقيق هنا في الأمم المتحدة.

هناك بطبيعة الحال قضايا أخرى. لقد ذكرت هذه الأمثلة لمجرد ظهار أنه على الصعيد الإقليمي، يمكن أن تسوى صراعات عديد عن طريق الدول بشكل مباشر، وأحياناً بمساعدة دولة من الخارج، مثل فرنسا، أو بمساعدة الأمم المتحدة.

وبغية اختتام قائمة البلدان، أريد القول إنه قبل مجرد بضع ساعات، ونظراً لأن هناك تهديداً بوقوع مشاكل على الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار، اجتمع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع مجموعة صغيرة من البلدان المجاورة، وتمكنا بمساعدة الأمم المتحدة، من وضع آلية لمنع تدخل المرتزقة الموجودين في كوت ديفوار الذين كانوا يسعون لدخول ليبريا بغية زعزعة الاستقرار في هذا البلد خلال فترة الانتخابات.

والمحزن أنه على الرغم من هذه النجاحات، هناك صراعات أخرى محتملة، مثل الصراع الذي يلحق الضرر بالعلاقات بين إثيوبيا وإريتريا، والصراع المحتمل في دارفور.

أنتقل إلى الوساطة التي استخدمت في صراعات بين الدول. سوف أتناول مجرد مثال واحد: فلسطين ودولة إسرائيل. إنني أشيد بجميع الجهود التي بذلت على مدى سنوات عديدة لجمع الطرفين معاً، لكنها للأسف لم تتكلل بالنجاح بعد. لذلك، لدينا هذا العام طلب قدّمته فلسطين إلى الجمعية العامة للاعتراف بها دولة عضواً في الأمم المتحدة. ليس هناك شك في دعم السنغال لهذا الطلب؛ فهو نتيجة سياستنا التي ننتهجها منذ وقت طويل، خصوصاً أن السنغال هي اليوم رئيسة لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوق غير القابلة للتصرف.

وتؤيد السنغال إقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن حدود معترف بها دولياً، فضلاً عن وجود دولة إسرائيل، كل واحدة ضمن حدودها. لن يكون الأمر سهلاً، ولكن المجتمع الدولي سيبذل قصارى جهده لتحقيق ذلك.

وأغتنم هذه الفرصة لتقديم توضيح، إذ على رغم قربي من البلدان العربية والفلسطينيين، صدر بيان قبل بضع ساعات حول قيامي بدور الوسيط في الصراع بين إسرائيل وفلسطين. لقد كان الرئيس نتنياهو مخطئاً في فهمه. لم أكن وسيطاً على الإطلاق في الصراع بين فلسطين وإسرائيل، و لم أسعَ أبداً إلى أن أكون وسيطاً. علاوة على ذلك، يتعين علينا أن نفعل أكثر بكثير من دعوة بلد واحد أو شخص واحد إلى التوسط في مثل هذه الحالة المعقدة.

هناك حاجة إلى كل النوايا الحسنة للتوصل إلى حل. فبعد أن مُنحتُ جائزة هوفويه بوانيي للسلام، لا بد لي من تشريف هذا الامتياز، وبالتالي كلما أمكنني التدخل لإيجاد حلول أفعل ذلك على مسؤوليتي الخاصة. وهكذا، تدخلت

شخصياً لإطلاق سراح جندي شاب، هو جلعاد شاليط، قبل بضع سنوات.

للأسف، لم ينجح ذلك الأمر، لكن بناء على عدد من الاقتراحات، قمت بالمبادرة مرة أخرى قبل بضعة أيام. يبدو أن ذلك أحدث رد فعل، على ضوء ما قاله الرئيس نتنياهو. فقد قال إنه لا يريد وساطة سنغالية، وأن السنغال حليف لفلسطين. لكنه مخطئ. أنا لا أقوم بالوساطة؛ بل أبذل مساعياً حميدة؛ وأقوم بذلك على مسؤوليتي الخاصة للمساعدة في إطلاق سراح ذلك الشاب الذي أعتقد أنه ينبغي أن يوجد في مكان آخر غير السجن، لاعتقادي أن بإمكاني إقناع الأطراف – وعلى رأسها الأطراف الفلسطينية، والحكومة الفلسطينية الحالية، وحركة حماس – بضرورة إطلاق سراح ذلك الشاب لأسباب إنسانية.

إنْ نجحتُ، فسيكون ذلك شيئاً ممتازاً؛ وإنْ فشلت، فلن يمنعني الفشل من معاودة الكرّة. سأفعل ذلك بغض النظر عن موقف الطرفين – بعبارة أخرى، بغض النظر عن موقف إسرائيل وموقف حماس. يتسق ذلك مع فلسفتي في السلام واختياري أن أسهم في مد جسور التعاون ما أمكنني ذلك.

أعتقد أن الخوف وانعدام الثقة المستمرين بين إسرائيل وفلسطين من الممكن التخفيف منهما – وهذا مجرد اقتراح أتوجه به إلى الأمين العام – بتكوين لجنة من ثلاث دول يختارها الطرفان. تقوم تلك الدول بإجراء مناقشات لمعرفة الضمانات التي يطلبها كل طرف للالتزام بمسار التفاوض بشأن وجود دولتين، دولة إسرائيل ودولة فلسطين، إذ إنه، في الوقت الحالي، لا يوجد أي حوار، سواء كان مباشراً أم غير مباشر. أعتقد أن اقتراحي يمكن أن يسهل تفهّم المواقف على الجانبين، ويساعد في الحد من المخاوف والشواغل التي تشكل أهم الحواجز النفسية أمام النقاش والوصول إلى اتفاق.

ربما أكون مخطئاً. وربما لا يفضي ذلك إلى أي شيء، لكن المحاولة لا تكلف شيئاً. أقول للأمين العام: ”قبل أن ترد بلا، أريدك أن تنظر في اقتراحي لمدة ٤٠ يوماً. بعدها إن رأيت أنه لا يمكن أن يساعد في حل المشكلة، فيمكنك حينها أن تقول لا“. لكني أبلغت بأنه ينبغي محاولة تفهم الاقتراحات. وأنا على استعداد لأن أدخل في المزيد من التفاصيل، حتى في وثيقة مكتوبة، لأفسر لماذا قدمت هذا الاقتراح، الذي يمكن في النهاية صقله بما يسهم به الآخرون.

وإذْ أصلُ إلى نهاية خطابي، أود أن أتطرق إلى إصلاح مجلس الأمن. لقد ظل هذا الموضوع يثار بصورة متكررة على مدى ١٨ سنة، لكننا لم نحرز أي تقدم، بسبب شدة الارتباك.

ينطوي نظام مجلس الأمن الحالي على بعض الإيجابيات. يجب أن يكون هناك مجلسٌ للأمن، بوصفه نظاما دولياً، لكن يجب تحسينه. بيد أن مجلس الأمن، بطريقة عمله الحالية، يقوم بدور أساسي، هو تجاهل القارة الأفريقية. فحتى في المسائل الأخيرة، مثل مسألة ليبيا، ليس لأفريقيا مقعد دائم يكفل لها حق النقض.

سأتكلم عن الإصلاح العام لمجلس الأمن. أعلم أن ذلك لن يحدث بين عشية وضحاها. لكني أعلم أيضاً أنه منذ إنشائه، كانت هناك حاجة لزيادة عدد مقاعده، ويجب أن يكون هناك توزيع أفضل.

إنني أدعو إلى جبر ظلمٍ تاريخي واقع على أفريقيا. سبعون في المائة من المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن مسائل أفريقية، بيد أن أفريقيا غائبة، حتى بشأن مسألة ليبيا. إن ليبيا بلد أفريقي. لذلك، سيكون من الجيد أن يشغل بلد أفريقي مقعداً دائماً في مجلس الأمن وأن يكون له حق النقض. أنا لا أتكلم عن مقعد غير دائم، إذْ يجب أن يكون المقعد دائماً.

لقد أحرزنا بعض التقدم، فمنذ سنوات قليلة، حين أجريت مناقشات مع أعضاء مجلس الأمن، كان من رأي الأغلبية أن الفكرة سوف تكون معقولة لو أبعدت عن المطالب الأكثر عمومية. لكن في كل مرة نثير فيها هذا الأمر، نتقدم خطوة إلى الأمام ونرجع خطوتين إلى الوراء. مع ذلك، ينبغي ألا يخور عزمنا.

أصل الآن إلى نقطتي الأخيرة: البيئة والأزمة الزراعية. هذه أيضاً مسائل تتعلق بالسلام، لأن البيئة مرتبطة بتغير المناخ الذي يؤثر بشكل خاص على البلدان النامية، وبخاصةٍ أفريقيا.

قبل عدة سنوات كتب فيلسوف فرنسي كتاباً مشهوراً بعنوان ”أفريقيا، أرض تموت“، تكلم فيه عن التملّح والتصحر، وهما مشكلتان يعاني منهما بلدي نفسه. وأرى أن تلك الكلمات تصدق بشكل خاص على منطقة الساحل.

في المقام الأول، تتسارع وتيرة التعرية الساحلية. فمن المغرب إلى خليج غينيا، تتسرب مياه البحر عبر طبقات الجرف القاري العميق إلى داخل القارة – إلى مسافة ٤٨٠ كيلومترا – مسببةً تملح المياه الجوفية، ما يؤدي إلى معاناة السكان من تزايد قلة مياه الشرب.

لا تعني التعرية البحرية مجرد تعرض الساحل للتعرية بفعل مياه البحر. بل تعني أيضاً تدمير الأرض داخل البر، وإجبار السكان على الهجرة إلى المناطق التي يمكن أن يجدوا فيها الماء الصالح للشرب. على مر التاريخ، كانت تلك إحدى آليات التصحر. وفي بعض الأحيان تضطر مجموعات سكانية بكاملها إلى الهجرة إلى أماكن أخرى.

بيد أننا لا نقف مكتوفي الأيدي. لذلك أطلقنا مشروع السور الأخضر العظيم، الممتد من داكار إلى جيبوتي، على مسافة ٧ آلاف كيلومتر، بعرض ١٥ كيلومترا. ولذلك فقد دعونا الاتحاد الأوروبي إلى تمويل دراسة يشارك فيها خبراء أوروبيون وأفارقة لإيجاد حل لتسرب مياه البحر إلى داخل الجرف القاري.

لقد شيدنا جزءاً من السور الأطلسي في السنغال، لكن فقط على مسافة كيلومترين، لأن الكيلومتر الواحد يكلف مبلغاً كبيراً من المال يبلغ مليوني دولار. ففي العمق، يجب النزول حتى الطبقة الجرانيتية، التي لا يمكن النزول دونها. لا نريد أن نسير بعيداً فيه، ففي المسائل البيئية، من المهم قبل تنفيذ أي شيء أن نعرف ما هي التداعيات التي تنجم عنه في مكان آخر.

لذلك نحتاج إلى تحليل الأمر بطريقة علمية بحتة، فقوى البحر التي أوقفت لم يتم القضاء عليها، بل حوِّلت عن طريق الرمال والسوائل. يستطيع الخبراء أن يوضحوا الحالة وأن يساعدونا، بمعرفة الحقائق معرفة تامة، على استخدام مواردنا لإنهاء هذا التدهور، الذي يقود، للأسف، إلى اختفاء جزء كبير من القارة. فأمواج التسونامي ليست مجرد الأثر الذي تخلفه الأمواج الهائلة على الشواطئ. بل إنها تحدث أيضا دمارا في قارتنا. لقد أردت أن أذكر هذه الظاهرة لاسترعاء الانتباه إلى ضخامة الأخطار التي تهدد أفريقيا.

وأخيرا، عقدنا مؤخرا منتدى داكار الدولي الثاني للزراعة للنظر في ارتفاع أسعار السلع الزراعية، التي تعاني منها حتى البلدان المنتجة، مثلنا، لأننا أيضا من كبار المستهلكين. واقترح المشاركون إنشاء منظمة للحوكمة الزراعية العالمية. ونحض على أن يكون مقر هذه المؤسسة الهامة في أفريقيا، وليس في أحد البلدان المتقدمة النمو. فلا يوجد هناك مقر لمنظمة رئيسية من هذا النوع في أفريقيا. ويتعين أن تكون المنظمات التي تساعدنا موجودة معنا على الصعيد العملي.

سيتمثل دور المنظمة المقترحة في تنظيم أسعار المنتجات الزراعية وكفالة الحد الأدنى من الدخل لصغار المزارعين. وأشيد بمشروع قرارنا بشأن هذه المسألة. ويمكن لسياسة المنظمة أن تقوم بدور في الحد من الفروقات في الإنتاجية. لماذا الإنتاجية أعلى في الولايات المتحدة وأوروبا مما هي عليه في أفريقيا، في زيمبابوي، على سبيل المثال؟ وعلينا أن نطرح السؤال ونجد الإجابات.

لقد قمنا، في السنغال، بمعالجة هذه المسألة بوضع خطة نسميها الهجوم الزراعي الكبير من أجل المواد الغذائية والوفرة لمعالجة الفوارق الإنتاجية بين السنغال وبعض المناطق الإيطالية. وأتاح لنا ذلك الانتقال من اعتمادنا على الآخرين في المواد الغذائية في عام ٢٠٠٧ إلى مركز البلد الذي حقق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية. بل ربما نتمكن هذا العام من التصدير، ويعدّ هذا إنجازا ملحوظا.

ولا بد لي من أن أقول بأن الحظ ساعدنا حيث أن المخصبات تشكل على الأقل ٣٠ في المائة من التكاليف، ويمكن استعمال مخصباتنا مباشرة ومن دون أي إعداد. وفضلا عن ذلك، ساعدتنا البلدان الصديقة في الحصول على المعدات الهامة بشروط تفضيلية للغاية على المدى الطويل.

إن نطاق وتعقد مهام منظمتنا وضعا في المنظور الصحيح نجاحاتها وإخفاقاتها. لكن ما يقرر التزامنا بهذه المؤسسة، وما يبعث الأمل في الشعوب التي نمثلها، وما يضع ثقتها وإيمانها قطعا بهذه المنظمة، هو أنها عندما تقوم بالمداولات وعندما تقرر متى تتخذ الإجراءات، فإنها تحترم دون تمييز المبادئ المتجسدة في الميثاق وهي: العالمية والمشروعية والعدالة والحياد.

في الختام، إن درجة ضمان هذه القيم معيار مشروعية ونجاح تدخلات منظمتنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية السنغال على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطُحب السيد عبدالله واد، رئيس جمهورية السنغال إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أرماندو إيميليو غيبوزا، رئيس جمهورية موزامبيق

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة إلى خطاب رئيس جمهورية موزامبيق.

أصطُحب السيد أرماندو إميليو غيبوزا، رئيس جمهورية موزامبيق، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة رئيس جمهورية موزامبيق، السيد أرماندو إميليو غيبوزا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس غيبوزا (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): السيد الرئيس، نشارك المتكلمين السابقين تقديم التهنئة للسيد ناصر عبد العزيز النصر، ممثل قطر، على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. إن تجربته الدبلوماسية الطويلة مدعاة لنا للأمل في أن تتوج مداولاتنا بالنجاح. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد له استعدادنا الكامل للإسهام في نجاح مهمته، ونتمنى له التوفيق في الاضطلاع بواجباته.

نود أيضا أن نعرب عن تهانينا لسلف الرئيس، السيد جوزيف ديس، ممثل الاتحاد السويسري، على التزامه وتحليه بالروح العملية والنشاط في إدارته لأعمال الدورة الخامسة والستين.

ونود أن نهنئ أيضا السيد بان كي - مون على إعادة تعيينه لمنصب الأمين العام، مما يدل على اعتراف الدول الأعضاء والمجتمع الدولي عامة بالتزامه بالسعي لتعزيز السلام والأمن والتنمية الدولية. ومما يثلج صدورنا أنه بفضل التزامه الكامل سنواصل العمل معا وتحت إشراف الأمم المتحدة للتوصل إلى حلول مناسبة للمشاكل المشتركة التي تواجهها البشرية.

نرحب بأحدث دولة عضو في الأمم المتحدة، جمهورية جنوب السودان. ونحتفل مع هذه الدولة الشقيقة باستقلالها، ونعرب في الوقت ذاته عن تهانينا على هذا الإنجاز البارز.

إن هذه الدورة تعقد في مرحلة حرجة من تاريخ الإنسانية، مرحلة تتسم على نحو خاص بتأثير استمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛ وارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط؛ وعودة بؤر التوتر وعدم الاستقرار السياسي، لا سيما في شمال أفريقيا والشرق الأوسط؛ وتفشي الأوبئة مثل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وزيادة وقوع الكوارث الطبيعية. وتتطلب هذه التحديات اتباع نهج متعدد الأطراف من أجل التوصل إلى ردود توافقية وفعالة ومستدامة.

وفي الواقع، إن الآثار السلبية لهذه الظواهر المعقدة، لا سيما في البلدان النامية، تنطوي على إمكانية زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي. لذلك من الضروري التركيز على المبادئ الديمقراطية القائمة على الحوار والحوكمة الشاملة والمساءلة والشفافية واحترام حقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، نود أن نشيد باختيار الموضوع الرئيسي لهذه الدورة: دور الوساطة وأهميتها في منع نشوب الصراعات العنيفة وفي السعي للتوصل إلى حلول سلمية وفي تعزيز وتوطيد الثقة المتبادلة. وهذه عوامل أساسية لبناء سلام متين ودائم.

إننا نصبو جميعا إلى بلوغ عالم أفضل يسوده السلام والأمن والوئام والوفاق، عالم تكون فيه مكافحة الفقر ومحاربة الأوبئة وتعزيز رفاه البشرية وازدهارها الشغل الشاغل لنا جميعا.

وانتشار الأزمات واستمرار المواقف المتنافرة، بدلا من البحث عن حلول للمشاكل الكثيرة التي تؤثر على البشرية جمعاء، يجعلان تحقيق هذا الحلم صعبا على نحو متزايد. ومن ثم، فإن لتعزيز الأمم المتحدة لتعددية الأطراف والحوكمة العالمية أهمية حاسمة.

تُعقد هذه الدورة في العام الذي تحيي فيه أسرة الأمم المتحدة الذكرى السنوية الخمسين للاختفاء المادي للأمين العام داغ همرشولد. كما تمر ٢٥ سنة على اغتيال رئيسنا الراحل ساموارا موزيس ماتشل على يد الفصل العنصري. وكانت هاتان الشخصيتان من محبي السلام والمدافعين عنه وقد فقدا حياتهما في أثناء سعيهما من أجل إحلال السلام في بلدان أمنا أفريقيا. وتكريما لهذين الاسمين العظيمين ولجميع من ضحوا بحياتهم في سبيل الوساطة والدبلوماسية الوقائية باعتبارهما وسيلة لتسوية المنازعات سلميا، فلنؤكد جميعا مجددا التزامنا بالسلام ولنضاعف التزامنا بدعم المبادرات الرامية إلى بناء عالم متحرر من الصراع.

وينبغي اعتبار الوساطة فرصة للجمع بين أطراف النزاع وتقليل خلافاتهم ومخاطبة ضمائرهم ليتسنى لهم السير معا باتجاه إيجاد حلول سلمية مقبولة بصورة متبادلة. والوساطة لا يمكن أن تبدأ بفرضية أن لدينا جميع الأجوبة؛ وعملية الوساطة ينبغي تنفيذها بطريقة موضوعية ومحايدة وغير منحازة، بما يضمن مشاركة أصحاب المصلحة في جميع المراحل وملكيتهم للعملية. وهذه هي المبادئ الأساسية التي

تضمن استمرار وتوطيد عملية المصالحة والإعمار على الصعيد الوطني، والأهم من ذلك، بناء الثقة المتبادلة.

وموزامبيق التي تدرك هذه المبادئ تفخر بمشاركتها في بعض التجارب الإيجابية في عمليات الوساطة المختلفة في الجنوب الأفريقي وفي القارة الأفريقية بأسرها. وبالتالي، فقد أسهمنا في مساعدة البلدان الأخرى على العودة إلى الدرب المؤدي إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعليه، فإننا ندعو إلى تقدير دور الوساطة الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن عالمية الأمم المتحدة تمنحها دورا رئيسيا في تعزيز السلم والأمن الدوليين باللجوء إلى الوسائل السلمية في تسوية المنازعات. وبهذا الفهم، فإن المنظمة مطالبة مرة أخرى بالاضطلاع بالمسؤولية الموكلة إليها في الميثاق لتيسير الوساطة في مجتمع الدول من خلال أجهزتها، ولا سيما مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك من خلال لجنة بناء السلام.

ونثني على ما أحرزته الأمم المتحدة من تقدم، والذي كان له تأثير إيجابي في منع الصراعات داخل الدول وفي ما بينها وتخفيف آثارها والوساطة فيها. ويمكن توطيد هذه الإنجازات بتعزيز العلاقات بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية المسند إليها ولاية صون السلم والأمن الدوليين، وكذلك علاقاتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونعيد التأكيد على اعترافنا بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية باعتبارها ركائز لتعزيز وصون السلام والأمن والاستقرار من خلال استخدام الدبلوماسية الوقائية ونظم الإنذار المبكر.

وقد برهنت التجربة الأفريقية على فعالية مختلف مبادرات الوساطة الإقليمية ودون الإقليمية في منع الصراعات والتوترات وإدارتها وفي صون السلم والاستقرار الإقليميين. وفي هذا السياق، نشيد بتوقيع خارطة الطريق السياسية التي أدت إلى استعادة النظام الدستوري في مدغشقر والتي كانت تتويجا لعملية تفاوضية، توسط فيها المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي وبدأت في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

والأمم المتحدة لا تزال المحفل الملائم للتصدي للتحديات الراهنة، بما في ذلك تسوية المنازعات سلميا. غير أنه يجب على منظمتنا استكمال الإصلاحات الجارية لكي تقوم بدورها على نحو فعال.

وبهذا الفهم، نعيد التأكيد على التزام جمهورية موزامبيق بمواصلة الإسهام بصورة مناسبة في عملية الإصلاح التي تساعد الأمم المتحدة على أن تصبح أكثر استباقا وفعالية في التعامل مع القضايا العالمية، وتسهم بالتالي في توطيد مصداقيتها وشرعيتها؛ لمصلحة شعوب العالم. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا حرصنا على الانتهاء من عملية تنشيط دور الجمعية العامة وسلطتها باعتبارها هيئة أكثر تمثيلا وشرعية ضمن هيئات الأمم المتحدة.

وفي هذه الجمعية، التي نحن جميعا ممثلون فيها ولكل صوت فيها أهميته، ينبغي اتخاذ وتقييم أهم القرارات بشأن جدول الأعمال الدولي، بما في ذلك التسوية السلمية والتفاوضية للمنازعات. والجمعية العامة لن تكون على قدر هذه المسؤوليات والتحديات الحالية إلا إذا كانت قوية وإلا إذا توفرت لها السلطات والاختصاصات اللازمة والموارد الكافية.

ومجلس الأمن عنصر هام آخر من عناصر الإصلاح التي لا تزال تستحق اهتمامنا. وينبغي لهذه الهيئة أن تتابع، بطريقة شفافة وشاملة وديمقراطية، تطور وديناميات التحديات العالمية المعاصرة والقيام بدورها الحيوي في بناء مصداقية الأمم المتحدة باعتبارها كيانا عالميا. ونحن على ثقة بأن هذه الإصلاحات ستتيح مزيدا من الحوار والتعاون بين الجمعية

العامة ومجلس الأمن وستعزز العلاقات في ما بينهما وعلاقاتهما مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

نتابع بالاهتمام الواجب التطورات الاجتماعية والسياسية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وندرك أن هذه التطورات تمثل تحديا للبلدان والمناطق المعنية وكذلك للمجتمع الدولي. ويحدونا الأمل أن تستفيد العمليات الجارية من الفرص المتاحة لتعزيز السلام وتوسيع نطاق الحريات وتشجيع التنمية وتحسين الظروف المعيشية. وندعو جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة إلى الدخول في حوار بناء والعمل على إيجاد حلول سلمية لضمان السلام والاستقرار.

ولقد خرجنا من تلك التطورات بدرس يتمثل في ضرورة منح الأفضلية للحوار الداخلي والتعاون الإقليمي ولتوخي العدالة في تدخلات الأمم المتحدة.

ونلاحظ بقلق عدم إحراز تقدم في عملية السلام الإسرائيلية العربية. وفي هذا السياق، نحث الأطراف على الالتزام باستئناف المفاوضات وترجمتها إلى إجراءات ملموسة بهدف إيجاد حل دائم وشامل وعادل للصراع. ونعيد التأكيد على دعمنا الثابت لقضية الشعب الفلسطيني المحروم من الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

ونؤكد مجددا تأييدنا لمبدأ إقامة دولتين، فلسطين وإسرائيل، تتعايشان في سلام وفقا لحدود عام ١٩٦٧.

كما نكرر دعمنا لالتزام المجتمع الدولي بإيجاد حل مستدام لصالح شعب الصحراء الغربية. كما نكرر دعمنا لحقه المشروع في تقرير المصير.

ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تضامننا مع الشعوب الشقيقة في الصومال وإثيوبيا وكينيا، التي تعاني من الجفاف والمجاعة الشديدين.

ونثني على الجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن للتخفيف من المعاناة والخسائر في الأرواح.

أخيرا، نؤكد من جديد على استمرار مشاركة والتزام جمهورية موزامبيق بالأمن والسلام والاستقرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية موزامبيق على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أرماندو إميليو غويبوزا، رئيس جمهورية موزامبيق، من قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد إيبو موراليس أيْما، الرئيس الدستوري للدولة بوليفيا المتعددة القوميات

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات

اصطحب السيد إيبو موراليس أيْما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إيبو موراليس أيْما، الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس موراليس أيْما (تكلم بالإسبانية): إن حضورنا في هذا المحفل مهم جدا للتعبير عما نفكر فيه وما نشعر به وما نعمل عليه، ولكن من المهم أيضا أن أعرب عن اختلافات كبيرة بين الرؤساء وبين الحكومات، عن اختلافاتنا مع بعض البلدان في هذا العالم بشأن السياسات العامة والبرامج والمشاريع والمبادئ والقيم.

سمعنا في هذا الصباح بيانات بعض الرؤساء، وأدركت بأن هناك اختلافات كبيرة بين ما يسمى بالبلدان الصغيرة، والبلدان النامية والبلدان المتخلفة النمو، مقارنة مع بعض القوى. على سبيل المثال، في المناقشة هنا في الأمم المتحدة، هناك اختلاف واضح بين ثقافة الحياة وثقافة الموت، وبين الحق والباطل، وبين السلم والحرب.

بالطبع، لدينا جميعا الحق في أن تكون لدينا اختلافات. لدينا الحق في اختلافات عميقة حول الحياة، ولكن أعتقد أن منظمتنا، منظمة الأمم المتحدة، من واجبها أن تجعل من الممكن التوفيق بين العمل المستمر للحكومات من أجل ضمان السلام والمساواة والكرامة لجميع الذين يعيشون على كوكب الأرض.

عندما أقول إن هناك فرقا عميقا بين ثقافة الحياة وثقافة الموت، أشعر أنه سيكون من الصعب علينا التوصل إلى تفاهم مع السياسات الاقتصادية التي تركز رأس المال في أيدي حفنة قليلة. تشير البيانات إلى أن ١ في المائة من سكان العالم يملكون ٥٠ في المائة من ثروتها. إذا كانت هنالك اختلافات عميقة مثل هذه، فكيف يمكننا حل مشكلة الفقر؟ وإذا لم نتمكن من وضع حد للفقر، كيف يمكننا ضمان سلام دائم؟

علاوة على ذلك، تسعى الإمبريالية للسيطرة على مصادر الطاقة في جميع أنحاء العالم، وتحقيقا لتلك الغاية، لديها الأدوات اللازمة للفرض والمراقبة والغزو المستمر. وليس الآن فقط، بل كانت دائما هكذا. أتذكر عندما كنت طفلا رؤية ثورات الشعوب ضد النظام الرأسمالي، وضد النماذج الاقتصادية التي تنطوي على النهب الدائم لمواردنا الطبيعية. فقد اتهم زعماء النقابات اليساريين والزعماء السياسيين بأنهم من الشيوعيين من أجل إلقاء القبض عليهم. كان هناك تدخل عسكري ضد القوى الاجتماعية. حبس الناس، وجرى نفيهم وقتلهم واضطهادهم وسجنهم، لأنهم اتهموا بأنهم من الاشتراكيين والماويين، واللينينيين والماركسيين اللينينيين.

أرى بأن ذلك قد انتهى. لم يعد يجر اتهامنا بأننا ماركسيون أو لينينيون، ولكن الآن يتم استخدام الاتجار بالمخدرات والإرهاب كأعذار. في البلدان التي لديها موارد طبيعية كثيرة، لا سيما ما يتصل بالطاقة، نتعرض للتهديد بالتدخل الأجنبي، عندما لا يكون الرؤساء والحكومات والشعوب من مؤيدي الرأسمالية أو من الموالين للإمبريالية.

ثم هناك حديث عن سلام دائم. كيف يمكن أن يكون هناك سلام دائم حيث توجد قواعد عسكرية للولايات المتحدة؟ كيف يمكن أن يكون هناك سلام دائم في الوقت الذي تجري فيه تدخلات عسكرية؟

أؤمن بأن الأمم المتحدة تابعة لمجلس الأمن. ما هي الفائدة من الأمم المتحدة، إذا اتخذت مجموعة من الدول القرار بشأن التدخلات وعمليات القتل؟ لمن يتبع مجلس الأمن؟ إنه مجلس أمن للرؤساء والحكومات والشعوب الموالية للإمبريالية أو المؤيدة للرأسمالية. لكنه مجلس انعدام الأمن للشعوب والرؤساء أو الحكومات التي تسعى للتحرر -- ليس فقط التحرر الثقافي، بل أيضا التحرر الاقتصادي: استرداد مواردها الاقتصادية. تلك انقسامات عميقة بين الرؤساء من مختلف القارات الذين يشاركون في مناقشاتنا.

إذا كنا نريد أن تكون للمنظمة السلطة لتفرض احترام قراراتها، يتعين علينا أن نفكر في إعادة إنشاء الأمم المتحدة. لا يمكننا أن نستمر على الأساس الحالي.

لماذا أقول هذا؟ كل عام في الأمم المتحدة، ما يقارب ١٠٠ في المائة تقريبا من الدول الأعضاء – باستثناء الولايات المتحدة وإسرائيل – تقر بأنه ينبغي إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. من يضمن احترام هذا القرار؟

لن يضمن مجلس الأمن أبدا احترام قرارات من هذا القبيل صادرة عن الأمم المتحدة، والأمم المتحدة لا تستطيع ضمان احترام هذا القرار من العالم كله القاضي برفع الحصار المفروض على كوبا.

لا أستطيع أن أفهم كيف لا تحترم قرارات منظمة لجميع بلدان العالم. ما هي، إذن، الأمم المتحدة؟ حان الوقت لإجراء مناقشة متعمقة حول إعادة إنشاء هذه المنظمة العظيمة، التي هي الأكبر في العالم. وينبغي أن نناقش دورها بحيث تعترف شعوب العالم بالأمم المتحدة وتحترمها.

ولا يمكن لذلك أن يحدث إلا بإعادة إنشاء الأمم المتحدة بوصفها هيئة تكافح من أجل المساواة لجميع سكان كوكب الأرض، ومن أجل الكرامة لجميع الذين نمثلهم في الأمم المتحدة.

وقد استمعت إلى عدد من المداخلات بشأن فلسطين. وبطبيعة الحال فلسطين تحظى بدعمنا الكامل. وبوليفيا لا تدعم الاعتراف بفلسطين في الأمم المتحدة فحسب، بل ترغب في الترحيب بفلسطين في الأمم المتحدة. في هذا السياق، لدي ملاحظة بالغة الأهمية. عندما تقصف إسرائيل، وتهاجم وتقتل وتستولي على الأراضي الفلسطينية، لا يوجد مجلس أمن لذلك، ولا توجد منظمة دولية تستطيع أن توقف ذلك القصف والقتل وتلك الإبادة الجماعية في فلسطين.

وعندما وقع انقلاب في هندوراس، أين كانت القواعد العسكرية لتدافع عن رئيس منتخب من شعب هندوراس؟ أين كان مجلس الأمن أو لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان لحماية الديمقراطية في هندوراس؟

لقد حان الوقت أن نفكر مليّا بهذا الأمر. فمتى وجد رؤساء مناهضون للاستعمار وحكومات مناهضة للرأسمالية، تحاول الإمبراطورية تفجير صراعات محلية وتجعلها تبدو في مظهر المواجهات الكبيرة، وتروّج في وسائط الإعلام أن رئيسا ما ينبغي أن يسقط، أو تحاول تقسيم البلد لتبرير التدخل.

وعندما وقع انقلاب في هندوراس وحدثت أعمال القتل في فلسطين، أين كانت منظمة حلف شمال الأطلسي؟ أين كان مجلس الأمن؟ لم يكن ممكنا العثور عليهما في أي مكان.

لتلك الأسباب، ولأسباب كثيرة أخرى، من المهم إعادة التفكير بإعادة إنشاء الأمم المتحدة.

فكيف نستطيع، بوصفنا رؤساء وحكومات، أن نتحمل مسؤولياتنا عن تحرير بلداننا؟ أود أن أتحدث عن بعض الجوانب المهمة من تجربتي بوصفي رئيسا.

أولا، لا يمكن على الإطلاق خصخصة مواردنا الطبيعية. ولا يمكن تسليمها للشركات عبر الوطنية، سواء كانت من المعادن أو النفط أو الموارد الطبيعية الأخرى. وقبل أن أصبحت رئيسا، كانت الهيدروكربونات في أيدي الشركات عبر الوطنية. وماذا قيل في العقود؟ لقد أعلنت أن المالك له حق الملكية على فوهة البئر. وقالت لنا الحكومات أنه ما دامت الموارد الطبيعة – الغاز والنفط – تحت الأرض، فإنها ملكٌ لجميع البوليفيين، ولكن في اللحظة التي تخرج فيها من الأرض، فإنها تصبح بدلا من ذلك ملكا للشركات عبر الوطنية. هكذا لفّقوا في العقود فكرة أن المتعاقد له الملكية على فوهة البئر، وحالما خرج النفط والغاز من الأرض، لم يعد ملكا للبوليفيين. كان ذلك نهبا مستمرا لمواردنا الطبيعية.

وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٦، أممنا واستعدنا مواردنا الوطنية من خلال إصدار مرسوم أعلى. ومنذ ذلك الحين فصاعدا، بدأ اقتصادنا الوطني يتغير. ومنذ ذلك الحين لم نعد دولة متسولة. وقبل عام ٢٠٠٦ – وأقول ذلك بكل صدق

– كانت بوليفيا بلدا صغيرا، أُعتبر أحيانا متخلف النمو أو ناميا، ولا يهم المصطلح الاسم المستخدم.

إن تعدادنا لا يتجاوز ١٠ ملايين نسمة. وكانت قيمة الاستثمار لدينا في عام ٢٠٠٥ لا تتجاوز ٦٠٠ مليون دولار، كانت نسبة ٥٠ في المائة منها ما توفر من الائتمانات أو من التعاون الدولي. وأقل من ٥٠ في المائة كانت من مواردنا الداخلية. فما هي قيمة الاستثمارات لدينا هذا العام؟ الجواب: ٣,٦ بليون دولار، ومنها ٢٠ أو ٣٠ في المائة حولت من خلال التعاون الدولي أو الائتمانات، بينما توفر ما يقارب ٨٠ في المائة من مواردنا الداخلية، بفضل استعادتنا للهيدروكربونات، أو الغاز. وكيف تغير اقتصادنا؟

في الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ٢٠٠٥ لم يحدث أن كان لدى بوليفيا فائض مالي على الإطلاق، بل واجهت عجزا دائما. وفي السنة الأولى لتولينا المسؤولية – ٢٠٠٦ – حققنا فائضا ماليا. وأنشأنا سندات للأطفال والمسنين. وبدأنا عملية إضفاء الديمقراطية على اقتصادنا، بالإضافة إلى زيادة استثماراتنا. وخلال ١٨٠ عاما منذ قيام بوليفيا في عام ١٨٢٥، ما هي قيمة الاحتياطي الدولي الذي وفرناه حتى عام ٢٠٠٥؟ الجواب: ١,٧ بليون دولار. خلال ١٨٠ عاما، أفلحت الحكومات على كل أنواعها – ذات المفهوم الليبرالي، والدكتاتوريات العسكرية، وذات المفهوم الليبرالي الجديد – في توفير ١,٧ بليون دولار لبوليفيا. وفي أقل من ست سنوات، وفرنا ١٠ بلايين دولار، ولدى بوليفيا حاليا ١١,٧ بليون دولار في احتياطاتها الدولية.

وفي العام ٢٠٠٥، كنا في المرتبة قبل الأخيرة من حيث التصنيف حسب مستوى الاحتياطي الدولي. وتحسن وضعنا الآن بفضل استعادة وتأمين الهيدروكربونات. فاستعادة الموارد الطبيعية، ووضعها في أيدي الدولة مهم للغاية في تعزيز الاقتصاد، ولا يمكننا السماح بخصخصة الموارد الطبيعية وبتسليمها للشركات عبر الوطنية.

ويمكن أن يكون لنا شركاء. هذا أمر حسن. ولكن الشركات لا يمكنها أن تكون مالكة لمواردنا الطبيعية. يجب أن تكون الملكية للدولة والشعب. وقد أتيت على ذكر هذه التجربة، لأنه بفضل قرارنا، وبفضل الاستجابة لنداء الشعب البوليفي، بدأنا نُحدث التغيير في الاقتصاد الوطني.

ولدي نقطة ثانية. لا يمكن للخدمات العامة الأساسية إطلاقا أن تكون في أيدي الأعمال التجارية الخاصة. إنني أتحدث عن المياه والطاقة، وخدمات الكهرباء والهاتف. وفي صباح هذا اليوم، قال أحدهم أن أسعار المنتجات الزراعية ارتفعت بنسبة ٢٥ أو ٣٠ في المائة – وحتى ٥٠ في المائة في بعض الحالات – وأن هذا الارتفاع استمر منذ أربع أو خمس سنوات. إن هذا الارتفاع يحدث لأننا لا نسيطر حتى الآن على الإنتاج الزراعي. ومنذ تولت الدولة في بوليفيا المسؤولية عن الخدمات الأساسية، لم ترتفع الرسوم على الكهرباء والهاتف ومياه الشرب، لأنها خدمات أساسية. فالمرافق العامة يجب أن تكون من مسؤولية الدولة وليس القطاع الخاص.

فكيف نسمح للماء، وهو مصدر الحياة، أن يكون في أيدي خاصة. إنني أرحب بالدعم الذي تلقيناه من الجمعية العامة تجاه اعتبار الماء حقا من حقوق الإنسان وأُعرب عن شكرنا بالنيابة عن شعب وحكومة بوليفيا. ومن واجبنا أن نطبق في كل أرجاء العالم مفهوم الماء بوصفه حقا من حقوق الإنسان، وبناء على ذلك، أن ندعم المحرومين فيما يتصل بالمياه.

تتعلق نقطتي الثالثة بالكفاح المستمر للشعوب من أجل الكرامة والسيادة. في بوليفيا لا بد أيضا أن أقبل بوجود قاعدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة. وماذا يفعل

النظاميون الغرباء التابعون للولايات المتحدة؟ يقومون بقيادة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة، وذلك بسبب قرارات سياسية أصدرها الرؤساء السابقون، الذين سبقوني إلى قصر كومادا (المحرقة)، كما هو معروف في بعض قطاعات المجتمع. لا يمكن استخدام مطار تشيموري دون الحصول على إذن من سفارة الولايات المتحدة. ونبهنا ذلك إلى أهمية الدفاع عن كرامة شعوبنا وسيادتها.

أدى ما وصفته للتو إلى بزوغ حركة كبيرة، ليست اجتماعية وثقافية فقط، لكنها انتخابية أيضا. أدى ذلك إلى حركة التحرر السياسي، وهي حركة لإعادة الكرامة لجميع البوليفيين، وتوليت الرئاسة من خلالها. وعندما توليت الرئاسة، أغلقت القاعدة العسكرية. كيف يمكن في هذه الألفية الجديدة، في القرن الحادي والعشرين، أن تظل هناك قواعد عسكرية أجنبية في جميع أنحاء العالم؟ كيف يمكن أن يواصل مجلس الأمن إصدار قرارات بتدخلات؟ تشكل هذه الحالة تهديدا للبشرية، وانتهاكا لكرامة جميع بلدان العالم. هذا هو السبب في أنه يجب علينا تقديم مقترحات للأمم المتحدة من شأنها ألا تمكنا من تحرير جميع الشعوب التي تعيش على هذا الكوكب فحسب، بل واستعادة كرامتها أيضا.

تتعلق نقطتي الرابعة بالمؤسسات المالية الدولية. أتذكر أنني عندما كنت زعيما نقابيا لم تتمكن الحكومات قطّ من الحصول على الموارد اللازمة للاستثمار. قيل لنا أن بوليفيا ليس لديها القدرة على الاقتراض. لم تتمتع بوليفيا بيسر الحصول على القروض الدولية. ولكن ماذا فعل صندوق النقد الدولي؟ منح القروض المشروطة. وأبلغ الحكومات أنها إذا خصخصت مصافي النفط وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية سيمنحها قروضا تتراوح قيمتها من ٣٠ مليون دولار إلى ٤٠ مليون دولار.

لكن البنوك الربوية، والائتمانات والقروض المشروطة التي تتطلب ضمانا ليست بحل. لم تمنح الدول، أو القطاع الإنتاجي قروضا. كانت جميعها مقابل الخدمات والتجارة. والأهم من ذلك، أنها ذهبت إلى الشركات العابرة للحدود الوطنية.

عدما أصبحت رئيسا، قالت لي إحدى الشركات العابرة للحدود الوطنية العاملة في مجال النفط إنه لا بد أن تقدم الحكومة ضمانا لقرض تصل قيمته إلى ١٠٠ مليون دولار لإنشاء خط أنابيب. تساءلت عن الغرض. أخيرا، تكشف لي أن شركة النفط ترانسريدز كانت تتآمر سياسيا، ولذلك قررنا تأميم ممتلكات الشركة – أنابيب النفط والغاز. وتخلينا عن خدماتها. ثم بدأنا الاستثمار من خلال شركة تابعة للحكومة، ياسيمينتوس، دون أن نقترض دولارا واحدا، ويجري الآن إنشاء خط أنابيب كوتشابامبا كاراسكو. ولو استمرت الشركة العابرة للحدود الوطنية في عملها، حينها كنا بالتأكيد سنضطر إلى تقديم ضمان للقرض من أجلها.

وكما تعلم الجمعية، إنني أنتمي لحركة الفلاحين الأصليين. عندما تتحدث عائلاتنا عن شركة ما، فإنهم يعتقدون أنها تمتلك الكثير من المال، وتتألف من أصحاب الملايين. لذا لم أستطع حينها أن أفهم كيف يمكن لشركة أن تطلب من الحكومة أن تقرضها من أجل الاستثمار.

تتعامل المؤسسات المالية الدولية من خلال الشركات، ولكن من يجب أن يدفع؟ أهي الشعوب، والدول. لذلك يجب أن ننشئ مؤسسات مالية أخرى. ولحسن الحظ، نحقق تقدما جيدا في أمريكا الجنوبية. سيكون بنك الجنوب مختلفا تماما عن البنوك الربوية التي تبني شبكاتها الخاصة وتكسب المال عن طريق المضاربة. يجب أن ينتهي ذلك. سيحررنا التكامل الإقليمي من هيمنة تلك البنوك.

من المهم بالنسبة لنا المضي قدما في هذا التكامل. لدينا في بوليفيا حواجز يجب أن نتخطاها، وتعاني أيضا بلدان أخرى تابعة لاتحاد دول أمريكا الجنوبية من المشاكل. على سبيل المثال، لدينا مطلب تاريخي مقدم إلى شيلي من أجل ممر سيادي إلى المحيط الهادئ. قررنا اللجوء إلى المحاكم الدولية للمطالبة بالحصول على مطلبنا. القرار ١٠/٣٧ الصادر في ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٢ ينص في مرفقه، إعلان مانيلا بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، على أن اللجوء إلى محكمة دولية لتسوية المنازعات بين الدول لا ينبغي أن يعتبر عملا غير ودي.

تتمتع بوليفيا بالحق والسبب في اللجوء إلى محكمة دولية، لأن دولتنا غير الساحلية نتجت عن حرب ظالمة، وغزو. وبالنسبة لبوليفيا، الدعوة إلى إيجاد حل داخل المجال الدولي هي وسيلة تعني لبوليفيا تصحيح ظلم تاريخي.

بوليفيا دولة مسالمة، تتمتع بعلاقات ودية وتعطي الأولوية إلى الحوار مع جيرانها. لذا نواصل فتح قنوات للتفاوض الثنائي مع شيلي، لكن دون التخلي عن الحق في الذهاب إلى محكمة دولية. هناك كذلك مشاركة إقليمية، لأن هذه ليست مجرد مشكلة ثنائية، بل هي مشكلة إقليمية كذلك.

الشعوب ليست مسؤولة عن الدولة غير الساحلية في بوليفيا. المسؤولون، كما هو الحال دائما، القلة المهيمنة، والشركات العابرة للحدود الوطنية، التي ترغب في حماية إمكانية وصولها إلى الموارد الطبيعية. لم تؤد معاهدة ١٩٠٤ لا إلى سلام أو صداقة، لأن لم يكن لبوليفيا الحق في الحصول على ميناء خاضع لسيادتها لأكثر من قرن. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وخصوصا المنطقة، إلى تقديم الدعم لنا حتى نتمكن من العودة بالسيادة إلى المحيط الهادئ.

بالإضافة إلى ذلك، تبدأ حركة أخرى من البلدان، تتألف من بلدان أمريكا اللاتينية مع الكاريبي. وأود أن أقول إنها منظمة جديدة للدول الأمريكية، من دون الولايات المتحدة، من أجل تحريرنا من إملاءات معينة، والاستفادة من تجربتنا في اتحاد دول أمريكا الجنوبية. أقول ذلك لأننا لم نعد نجد أنفسنا مضطرين، عندما وقوع صراعات بين البلدان وداخل الديمقراطيات، أن نأتي بأحد من الخارج ومن أعلى من أجل إعادة إرساء النظام. يتقابل الرؤساء والحكومات من أجل تسوية المشاكل الداخلية. إنه تحرر كبير بالنسبة لنا.

كما أغتنم هذه الفرصة لأتطرق إلى موضوع رئيسي: مكافحة الاتجار بالمخدرات. إن إمبريالية الولايات المتحدة تستغل الحرب على المخدرات لمآرب سياسية. وإدارة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات التابعة للولايات المتحدة في بوليفيا لا تكافح الاتجار في المخدرات؛ بل كانت تسيطر عليه لأغراض سياسية. وقد توجه تلك الإدارة الاتهام إلى الزعماء النقابيين أو القادة السياسيين المناهضين للإمبريالية.

لقد أُنقِذ العديد من السياسيين من ذلك العمل القذر الذي تقوم به تلك الإمبراطورية في محاولة لإلصاق التهم بنا في الاتجار بالمخدرات، وما زالت تلك المحاولات مستمرة. ففي الأسبوع الماضي، ذكرت بعض وسائط الإعلام في الولايات المتحدة أن طائرتي قد احتجزت في الولايات المتحدة لوجود آثار للكوكايين بها. يا لها من أكذوبة! إنهم يحاولون إرباك الناس، ويحاولون شن حملة قذرة ضد حكومتي وضد دولة بوليفيا.

ما هذا الذي تفعله الولايات المتحدة؟ إنها تنزع شهادات الأهلية عن بوليفيا وفنزويلا. أي سلطة أخلاقية لديها تخولها منح تلك الشهادات لدول أمريكا اللاتينية أو حرمانها منها، في حين أن الولايات المتحدة تعد أكبر مستهلك للمخدرات في العالم، وفي حين أنها من منتجي

الماريغوانا في العالم – وأكبرهم أحياناً؟ ما هي السلطة التي لديها لمنح أو نزع شهادة الأهلية من أي بلد؟ تلك طريقة أخرى لمحاولة تخويف البلدان أو معاقبتها.

وبالرغم من ذلك، تواصل بوليفيا مكافحة الاتجار بالمخدرات بشكل مسؤول جداً. وتقرير وزارة الخارجية في الولايات المتحدة يعترف بوجود انخفاض صاف في زراعة الكوكا، مع تحسن في عمليات التفتيش. أين السوق؟ السوق هو ما يدفع إلى الاتجار بالمخدرات، والسوق هاهنا. فمن يسحب شهادة الأهلية من الولايات المتحدة لأنها لم تقلص السوق؟ وفي هذا الصباح، قال السيد كالديرون، رئيس المكسيك، إن سوق المخدرات آخذة في النمو. فلم لا يتحمل أحد مسؤولية القضاء على تلك السوق؟ فما دام هناك سوق، سوف يستمر تحويل أوراق الكوكا وغيرها من المنتجات إلى مخدرات.

لا بد من تحمل مسؤولية كبيرة. وأنا أتوجه هنا بالنداء. فلنتقاسم مسؤولية المكافحة. لماذا لا نضع حداً لسرية الحسابات المصرفية؟ إن أكبر تجار المخدرات لا يضعون ملايينهم من الدولارات في حقائب اليد أو الظهر وإنما في المصارف. لم الخوف من سرية الحسابات المصرفية؟ إننا لا نشعر بأي خوف في بوليفيا. ويجب وضع حد لسرية الحسابات المصرفية إن كنا نريد مكافحة الاتجار بالمخدرات رأساً.

إن الأزمة الغذائية هي إحدى الأزمات التي تكمن على هامش أزمة الرأسمالية. فالهياكل المالية الدولية الجديدة تتيح فرصاً للأشخاص ذوي الدخل المحدود من خلال تقديم قروض متناهية الصغر لصغار المنتجين. ولدينا بعض الخبرة في بوليفيا، حيث تمنح القروض بدون فائدة على الإطلاق لمنتجي الأرز والقمح والذرة وفول الصويا. بل ويمكن لمنتجي الأغذية أن يسددوا ديونهم بمنتجاتهم. وتقدم قروض ميسرة تشجيعاً لإنتاج الغذاء.

ومع ذلك، فإن البنوك الدولية لا تأخذ المنتج الصغير في حسبانها البتة؛ وهي لا تعبأ أبداً بالتعاونيات أو الرابطات التي بإمكانها أن تسهم إسهاماً جيداً جداً إذا ما أتيحت لها الفرصة.

وهناك طرق جديدة لتشجيع الإنتاج من خلال التجارة المنصفة. وعلينا أن نضع حداً لما يسمى بالسوق التنافسية. فمن يفوز في المنافسة؟ إنه الأقوى، من يتوفر له أكبر الامتيازات. والشركات عبر الوطنية هي الفائزة دائماً. والخاسرون هم صغار التجار والأسر التي تود أن تنهض بجهدها الخاص. لذلك، فإننا نحاول في المنطقة تنفيذ سياسات التكاملية والتضامن، وليس التنافس. فالتنافس السافر لن يمكننا من حل مشكلة الفقر أبداً.

وآخر ما أود قوله في هذا الشأن هو أن أزمة الرأسمالية لا منفذ لها. فعندما كنت فتى يافعاً، كان هناك كلام كثير عن الدين الخارجي للبلدان الفقيرة. وكان يقال إن هذا الدين لا يمكن سداده. وأصبح الأمر الآن على النقيض من ذلك تماماً: فديون البلدان الفقيرة يمكن تسويتها بسهولة، إلا أن أزمة الرأسمالية عبارة عن قاع بلا قرار. فأزمة الرأسمالية ليست ناجمة عن الظروف فحسب، بل إنها هيكلية.

ماذا تفعل البلدان الرأسمالية أو الإمبريالية؟ إنها تتلمس أي ذريعة لغزو بلد ما ونهب موارده الطبيعية. وفي صباح هذا اليوم، قال رئيس الولايات المتحدة إن العراق أصبح حراً بالفعل ويمكنه أن يحكم نفسه بنفسه. سيكون بوسع العراقيين أن يحكموا أنفسهم، بالطبع، ولكن من الذي يسيطر على النفط الآن؟

وكان سقوط الحكم الاستبدادي في ليبيا موضع ترحيب، وهناك الآن ديمقراطية، ولكن من الذي يضع يده

على النفط الليبي؟ لقد أدرك العالم والليبيون أن سبب الغزو وعمليات القصف لم يكن مساعدة الثوار في الإطاحة بالقذافي بل إنها الرغبة في النفط الليبي. وفي العام القادم، يمكننا أن نستعرض الحالة لنتبين من الذي يضع يده على النفط الليبي.

هناك رغبة في التغلب على أزمة الرأسمالية من خلال نهب نفطنا وغازنا ومواردنا الطبيعية الأخرى. ولكن، تقع على عاتقنا نحن أيضاً مسؤولية كبيرة للدفاع عن حقوق أمنا الأرض. وما زلت مقتنعاً بأن الدفاع عن حقوق أمنا الأرض هو السبيل الأمثل للدفاع عن حقوق الإنسان.

وهنا، لدينا مسؤولية هائلة للدفاع عن حقوق أمنا الأرض. فقبل ٦٠ عاما فحسب، اعتمدت الجمعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ قبل ٦٠ عاماً فقط أدركت الأمم المتحدة أن للإنسان حقوقاً أيضاً. وبعد الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية وحقوق السكان الأصليين، لدينا الآن مسؤولية جسيمة عن الدفاع عن حقوق أمنا الأرض.

ونحن مقتنعون أيضاً بأن النمو غير المحدود على كوكب محدود لا يمكن أن يُستدام كما أنه في عداد المستحيل. فحدود قدرة النظم الإيكولوجية للكوكب على إعادة تجديد نفسها هي حدود النمو.

ولذلك، فإننا ندعو إلى وصايا عشر جديدة فيما يتعلق بالمطالب الاجتماعية والنظم المالية والموارد الطبيعية والخدمات الأساسية والإنتاج والكرامة والسيادة. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن نبدأ في إعادة تأسيس الأمم المتحدة حتى يمكن أن تصبح المثل الأعلى لتسوية قضايا السلام والفقر والكرامة والسيادة.

أرجو أن تكون تجربتي كرئيس لبوليفيا مفيدة لجميع الحاضرين. وفي نفس الوقت، فقد جئت لأتعلم من كثير منهم كيما أواصل العمل من أجل المساواة والكرامة للشعب البوليفي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر الرئيس الدستوري لدولة بوليفيا المتعددة القوميات على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إيفو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد دانيلو ترك، رئيس جمهورية سلوفينيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد دانيلو ترك، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دانيلو ترك، رئيس جمهورية سلوفينيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ترك (تكلم بالإنكليزية): أبدأ بتهنئة السيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الجمعية العامة في دورتها الحالية، على انتخابه، ونعرب عن اعتقادنا بأنه، بما له من خبرة وحكمة، سيوجه الجمعية بصورة جيدة.

أود أيضا أن أعرب عن خالص امتناننا للرئيس السابق، السيد جوزيف ديس، لمساهمته الهامة في أعمال الجمعية العامة والأمم المتحدة.

وبالطبع، أود أن أوجه تحية خاصة للأمين العام، السيد بان كي - مون، وأشكره على رؤيته وتفانيه في العمل من أجل الأمم المتحدة، وعلى جهوده الدؤوبة لتعزيز روح الميثاق. ونحن نقدر بعمق قيادته، وأتمنى له دوام التوفيق

والنجاح في فترة ولايته الثانية، وهو يوجه الأمم المتحدة في هذه الأوقات الصعبة.

ترحب سلوفينيا بقرار الرئيس بشأن إدراج موضوع الوساطة في مركز مداولاتنا في هذه الدورة. وفي الواقع، ليس ثمة موضوع يبدو أكثر ملاءمة منه في هذه اللحظة التي نبحث فيها عن نهج يرمي إلى إيجاد حل سلمي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويشارك الاتحاد الأوروبي، الذي تنتمي إليه سلوفينيا، بشكل كامل حالياً في جهود وساطة رفيعة المستوى في هذا السياق. ولهذه الوساطة الجارية هدفان.

أولاً، إحياء عملية السلام بهدف التوصل إلى حل مبكر – أي إلى اتفاق سلام حقيقي وعادل يشمل دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. ثانيا، المهمة المباشرة ذات الصلة بالأمم المتحدة، هي إيجاد وضع ملائم لفلسطين في صفوف منظمتنا العالمية المشتركة. ويرتبط هذان الهدفان ارتباطاً حقيقياً، وينبغي أن يفهم أن أحدهما يدعم الآخر.

وتلتزم منظمتنا المشتركة، الأمم المتحدة، بطابعها الشامل، وعالمية عضويتها. وهذه هي الروح التي ننظر بها إلى بعض التطورات الهامة في هذا العام.

ونرحب بجمهورية جنوب السودان، بصفتها أحدث عضو في الأمم المتحدة. وينبغي لمنظمتنا أن تقدم كل المساعدات اللازمة للعضو الجديد، في جهودها الرامية إلى تأسيس هياكلها وخدمة رخاء شعبها.

و نرحب أيضا بقرار الجمعية العامة بشأن منح مقعد ليبيا لممثلي المجلس الوطني الانتقالي الليبي. فقد أنشأ هذا القرار صلة ضرورية بين الأمم المتحدة وشعب ليبيا، في جهوده الرامية إلى بناء مؤسسات شرعية وديمقراطية وفعالة، والمضي في مسار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على النحو الذي يوافق رغبته.

وقد ناقشنا بالأمس، في اجتماع خاص رفيع المستوى، أشكال المساعدة التي يمكن تقديمها، بشيء من التفصيل. ونستطيع القول اليوم إن هناك فرصة معقولة لنجاح التعاون الفعال بين شعب ليبيا والأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات الإقليمية، – وعلى وجه الخصوص، الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية. ومعا، سنكون أقدر على المساعدة. وتعرب سلوفينيا عن رغبتها في مواصلة القيام بدورها في هذا الإطار.

وتشكل الشواغل السياسية والأمنية أولوية هامة دائماً بالنسبة للأمم المتحدة. غير أنه يتعين النظر إليها على ضوء خلفية الأولويات الأخرى، في الأجلين الطويل والقصير معاً. وقد طورت المنظمة مشاركتها في أهم وأصعب المسائل المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة. ونحن بحاجة إلى اتخاذ خطوات حاسمة نحو نظام جديد وفعال للتخفيف من آثار تغير المناخ وضمان التكيف اللازم معها.

ونأمل أن يقربنا مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في ديربان في وقت لاحق من هذا العام، خطوة أخرى إلى الوصول إلى اتفاق نهائي. فالآثار السلبية لتغير المناخ غير متناسبة. وينبغي علينا أن نولي اهتماما خاصا للتحديات الحقيقية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تجعلها خصائصها أكثر بلدان العالم تعرضاً لآثار تغير المناخ.

وسيكون مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في العام المقبل، فرصة لضمان تجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، والتصدي للتحديات الجديدة والناشئة. ويجب علينا تعزيز جهودنا لتطوير مفهوم جديد

للتنمية، يأخذ في الاعتبار النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. فمن واجبنا أن نحدث تغييراً، ويتطلب إحداث التغيير تعريفا أكثر شمولا للتنمية.

وإذ نحافظ على تركيزنا على النجاح في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه ينبغي علينا أن نولي اهتماما خاصا للاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وخصوصا لاشد البلدان احتياجا. ويقدم برنامج عمل اسطنبول حلولا ملموسة لتحسين التقدم في أقل البلدان نموا.

وتبدو زيادة المعونة في أوقات الأزمات الاقتصادية في البلدان المانحة، وهي أزمات متواصلة دون توقف فيما يبدو، أمراً صعب المنال. وعليه فإن تحسين فعالية استخدام المعونة يتسم بأهمية حاسمة.

وربما يتعذر تحقيق أي مكاسب في مجال التنمية، فيما لو سمحنا للسياسات الأخرى، مثل التجارة، والزراعة، والهجرة، وتغير المناخ، بتقويض الآثار الإيجابية لسياسات التنمية. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن آمالنا في نجاح مداولات المحفل الرفيع المستوى الذي سيعقد في بوسان في وقت لاحق من هذا العام.

وقد عززت التجربة الأخيرة في مجال ممارسة أنشطة التنمية فهم الروابط بين التنمية وحقوق الإنسان. فمفهوم الحق في التنمية يزداد أهمية ويتزايد عدد البلدان التي أقرت به. وعلاوة على ذلك، فقد وفرت مهام إنمائية محددة مزيدا من الأدلة على أهمية هذا الارتباط. ويعتبر دور المرأة في التنمية مثالاً وجيها. وأثبتت خبرة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبحوث التي أجرتها على سبيل المثال، أن من شأن تمكين المرأة في الزراعة أن يساعد في الحد من الجوع بنسبة ٣٠ في المائة – وهي نتيجة جيدة جداً بكل المقاييس.

والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران أساسيان لتعزيز السلام والأمن والتنمية في المقام الأول. وتدعم سلوفينيا بقوة عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الذي يساعد إلى حد كبير في دعم جهود الأمم المتحدة الهادفة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وتعزيز الفرص، والتصدي للتمييز ضد المرأة في جميع أنحاء العالم.

وتتصل أولوية أخرى في مجال حقوق الإنسان، من الأولويات التي توليها سلوفينيا أهمية كبيرة، بحقوق الطفل والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا العام، عملت سلوفينيا بلا كلل، بصفتها رئيسا للمجلس التنفيذي لليونيسيف، من أجل التصديق الشامل على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وينبغي أن يكون الهدف هو ضمان الحماية الفعالة لحقوق الطفل، وتحسين رفاهية الأطفال في جميع أنحاء العالم، عبر صكوك الأمم المتحدة والإجراءات الوطنية.

ويتصل جزء هام من هذا العمل بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الأمر الذي يساعد على تمكين الشباب في جهودهم الرامية إلى تأمين المكانة اللائقة بهم في المجتمع. وأذكر عندما أطلقت سلوفينيا وكوستاريكا حملة تثقيف في مجال حقوق الإنسان في اللجنة الثالثة قبل ٢٠ عاما تقريبا. واليوم، فإنه لمن دواعي سرورنا أن نرى تضمين حقوق الإنسان في المناهج المدرسية الرسمية على نحو متزايد. لكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين علينا عمله لإدماج حقوق الإنسان في المجتمعات بوصفه عملية مستمرة مدى الحياة. أنا على اقتناع بأن الأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة التابعين لها، ستواصل تقديم مساهمة كبيرة.

وأود أن أعرب عن الارتياح لاعتماد مشروع إعلان بشأن التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان من جانب مجلس حقوق الإنسان خلال دورته في آذار/مارس هذا العام. وأدعو جميع الدول إلى تأييد هذا الإعلان الهام، وأنا على

اقتناع بأن الجمعية العامة ستعتمده – نأمل، بالإجماع – في وقت لاحق هذا الخريف.

إن شواغل حقوق الإنسان تكون أكثر مأساوية في حالة الكوارث الإنسانية. والمجاعة الحالية في القرن الأفريقي، مثال محزن. إنها أزمة تتعلق بالوجود الإنساني وحقوق الإنسان. وتحاول بالفعل جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدي، سلوفينيا، المساعدة. لكن ثمة حاجة إلى مزيد من المساعدة، لا بد من توسيع نطاق المساعدات الإنسانية.

لقد أشرت بإيجاز إلى بعض المجالات ذات الأهمية الخاصة والمشاركة الخاصة والأنشطة المحددة بالنسبة لسلوفينيا. إن التزامنا تجاه الأمم المتحدة قوي وسيظل قويا.

إن الأمم المتحدة منظمة الجميع وللجميع. إن سلوفينيا، على مدى ما يقرب من ٢٠ عاما الآن تعمل كدولة عضو مخلصة. لقد قدمنا مقترحات لاتخاذ إجراءات محددة واستمتعنا بالعمل مع جميع الدول الأعضاء الأخرى – الكبيرة والصغيرة، القريبة جغرافيا والبعيدة جغرافيا. لقد عملنا معا بشأن مقترحات وقرارات محددة وبشأن تنفيذها.

واقترحنا أيضا مجموعة من الأفكار لإصلاح مجلس الأمن. ونأمل أن يشهد العام القادم المزيد من الخطوات الحازمة في هذا الصدد، وأن يتحقق تقدم أكبر من الذي تحقق حتى الآن.

إن الأمم المتحدة هي الأمل الهام – أمل العالم – وفرصة لدولها الأعضاء لتقريب الواقع، بقدر ما هو معقد ومضن، من آمالنا. وانطلاقا من هذه الروح، قدمت سلوفينيا ترشيحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن. ونأمل الحصول على تأييد واسع.

وإذا انتخبنا سنكون دولة عضو مخلصة في الأمم المتحدة، تدرك مسؤوليات مجلس الأمن وجميع أعضائه تجاه المنظمة بأكملها وتجاه جميع الدول الأعضاء. ونلتزم ببذل الجهود والاجتهاد والشعور بالإنصاف كمساهمة في الأمم المتحدة. إن الإنصاف سلعة ومبدأ وقيمة يحتاجها المجتمع الدولي أكثر من أي شيء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية سلوفينيا على بيانه.

اصطحب فخامة السيد دانيلو تورك، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٥.